



وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – البرازيل

ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية

د. مطر احمد

مراجعة

ادارة سياسات التجارة الخارجية

هند اليوحه

اعداد

قطاع التجارة الخارجية

2017

الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى.

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2017م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة .

تطورات القطاعات الاقتصادية

أورد التقرير أن الاقتصاد المحلي للبرازيل تباطأ ودخل في حالة من الركود الحاد في الفترة 2015 – 2016 نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم نوبة عدم الثقة بالتوجهات السياسية ما أدى الى انخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 3% في عام 2013 الى 0.9% في عام 2014. وقد رافق الركود، الذي اعتبر الأشد في تاريخ البرازيل، ارتفاع حاد في التضخم (8.7% في عام 2016) والبطالة (11.3% في عام 2016).

وأشار التقرير إلى أن البرازيل تولت تنفيذ عددا من المبادرات للإصلاح التجاري والمنتصلة بالتجارة بهدف تعزيز النمو في عدة مجالات منها تيسير التجارة ومكافحة الإغراق والإنتاج والحوافز التجارية (مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) والمؤسسات المملوكة للدولة والطاقة والصناعة التحويلية والبنية التحتية للنقل وغيرها مما هو قيد النظر. وتم تحديد معايير تدخلات السياسة النقدية لاحتواء التضخم الذي ظل عند الحد الأعلى من النطاق الذي حدده مصرف البرازيل المركزي خلال معظم الفترة قيد الاستعراض.

وقد واجهت السياسة المالية للبرازيل صعوبات في الاستجابة للانكماش الاقتصادي والإنفاق العام مما نتج عنه عجزا في الميزانية الاتحادية قادت إلى توقف الفوائض وهبوط دين القطاع العام من 69.9% إلى 51.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014 – 2016 ومن 46.2% إلى 30.5% خلال الفترة

2013 – 2016 مما حدا بالسلطات الى اتخاذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة للدولة منها تدابير لتحسين إدارة المالية العامة والسيطرة عليها من قبل الدولة واعتماد نظام مالي جديد في ديسمبر 2016 .

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد البرازيلي لا يزال موجها نحو الداخل بالتركيز على التجارة الموجهة في السلع والخدمات والتي تمثل حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الاستعراض. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد البرازيلي انتعاشا تدريجيا في عام 2017 بالرغم من توقع أن تكون نسبة النمو ضعيفة لفترة طويلة.

تسهيل التجارة

أشار التقرير إلى أنه وبالرغم من التزام البرازيل بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والذي تشارك فيه بفعالية وقد صادقت على اتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ومنحت معاملة تفضيلية للخدمات ومورديها إلا أنها لم تجري أية إصلاحات تنظيمية رئيسية ذات صلة بالتجارة خلال فترة الاستعراض حيث لا يزال جدول أعمال السياسات التنظيمية يركز بقوة على الجوانب الإجرائية فقط.

وفي حين تواصل البرازيل العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال اتفاقيات التجارة الإقليمية فقد تبنت التفاوض في إطار السوق المشتركة وركزت على اتفاقيات التجارة الإقليمية حيث دخلت ثلاث اتفاقيات حيز النفاذ في حين لا تزال أربع منها قيد التفاوض.

وأوضح التقرير أن إجمالي الواردات البرازيلية لا تزال متواضعة نوعا ما وتتراوح بين 13% و14.5% خلال الأعوام 2013 – 2016 وتعتبر التعريفات الجمركية واحدة من أدوات السياسة التجارية الرئيسية للبرازيل وتمثل 3.6% من إجمالي الإيرادات المالية في عام 2016، حيث تطبق البرازيل التعريفات الخارجية المشتركة مع بعض الاستثناءات الخاصة بكل دولة.

ووفقا للتقرير فإن البرازيل تتبنى العمل على عدد من البرامج التي تهدف لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المعنية بالتصدير وبشكل رئيسي المؤسسات الصغيرة الحجم. ومن أبرز هذه البرامج ما يتعلق بتمويل الصادرات (بروكس) وخطط ائتمان الصادرات الذي تهدف أساسا إلى تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة المحلية.

العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة فإن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين البرازيل ودولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حوالي 2691 مليون دولار خلال عام 2016، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيرا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى البرازيل لوحات و تابلوهات، مناوذا، طاولات خزائن وغيرها من

الحوامل مزودة بجهازين أو أكثر من الأجهزة الداخلة في أحد البندين 85.35 أو 85.36 ، للتحكم أو التوزيع الكهربائي، بما فيها تلك التي تتضمن أجهزة وأدوات داخلة في الفصل 90، أجهزة التحكم الرقمية، عدا أجهزة التحويل الداخلة في البند 85.17، بوليمرات الإيثيلين ، بأشكالها الأولية ، ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق ، ألومنيوم غير مشغول (خام) ، ألواح وصفائح و لفات وأشرطة وقدد آخر، من لدائن غير خلوية و غير مقواه أو منضدة أو متحدة مع مواد أخرى، من دون حوامل. وتستورد منها لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل من طيور الدواجن المذكورة في البند 01.05 طازجة أو مبردة أو مجمدة، كورا ندوم اصطناعي، وإن كان محدد الصفات كيماويا؛ أو أكسيد الألمنيوم؛ هيدروكسيد الألمونيوم، ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق، مواسير وأنابيب وأشكال خاصة (بر وفيلات) مجوفة غير ملحومة، من حديد (عدا حديد الصب) أو صلب، خامات حديد ومركزاتها، بما فيها بيريت الحديد المحمص (رماد البيريت).

الاستثمار الأجنبي المباشر

ذكر التقرير بأن البرازيل لا تزال منفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ذو التأثير المباشر على كافة مجالات الاقتصاد، مشيرا إلى استمرار البرازيل في اجتذاب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتراوح بين 2% – 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي والتي عملت على التمويل الكامل لعجز الحساب الجاري لعامي 2015 و2016 على التوالي.

وأشار التقرير إلى أنه وبالرغم من وجود العديد من المحظورات والقيود المتعلقة بالملكية الأجنبية لبعض القطاعات مثل الخدمات البريدية، الطاقة النووية، النقل الجوي، المؤسسات المالية، الخدمات الصحية، الأراضي الريفية، الاستحواذ، النشر والإعلام، الصيد، التعدين واستكشاف المواد الهيدروكربونية إلا أنه قد تم فتح المجال للاستثمار الأجنبي أمام بعض الخدمات الصحية كما تم استخدام نموذج جديد لاتفاقيات الاستثمار استنادا إلى توجهات الأونكتاد في الميدان الاقتصادي والتفاوض والتوقيع على سلسلة من معاهدات الاستثمار بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتعزيز وحماية الاستثمار التي يجري العمل على تصديقها حاليا.

وأوضح التقرير إلى توجه التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى استمرار الاهتمام بالاتحاد الأوروبي باعتباره المورد الرئيسي للبرازيل بالرغم مما شهدته الدولة في عام 2015 حيث أصبحت الصين واحدة من أهم الوجهات لصادرات البضائع البرازيلية.

معالم بارزة

أشار التقرير إلى متابعة الحكومة البرازيلية العمل على إطارها المؤسسي الخاص بصياغة السياسات التجارية دون تغيير كبير واستمرار عملها على أهدافها الرئيسية الخاصة بزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية

باستثناء ما يتعلق منها بنقل بعض الاختصاصات من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات إلى وزارة العلاقات الأجنبية.

كما أشار التقرير إلى عدة تغييرات دستورية منها ما هدف إلى الحد من نمو الإنفاق العام، وأدى التباطؤ الاقتصادي الأخير الذي تعرضت له الدولة إلى تبني العمل على عدد من التعديلات التي تهدف إلى تعزيز التنمية التكنولوجية وحماية بعض المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية وجذب الاستثمار وتنويع الصادرات.

تعتبر البرازيل مصدرا للنفط الخام وتمتلك واحدة من أبرز مصفوفات الطاقة الخضراء في العالم كما وتعتبر من الدول المكثفة ذاتيا نوعا ما في إنتاج الطاقة الأولية وتحافظ شركة بتروراس الخاضعة لسيطرة الدولة على الهيمنة الكاملة على أنشطة الهيدروكربونات وتتولى مسؤولية تحديد أسعار الوقود في السوق المحلي.

وأورد التقرير أن الملابس والمنسوجات ومعدات النقل تستفيد من أعلى حماية تعريفية (35%)، وهي الأداة الرئيسية في سياسة واضحة للتعريفات الجمركية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى العديد من الحوافز التصديرية وإلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات، بالإضافة إلى الدعم المحلي المتمثل في الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز غير الضريبية بما في ذلك تقديم قروض ميسرة، وإعانات الإيجار، وأفضليات المشتريات الحكومية.

واستمرت الحوافز الخاصة بالصناعة لبعض القطاعات، بما في ذلك السيارات (حتى عام 2017) وتكنولوجيا المعلومات والطيران والأسمدة والصناعات الدوائية. واتخذت إجراءات لخفض التعريفات الجمركية على السيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية والسيارات الكهربائية، في حين تأخرت معالجة المركبات المعفاة من الرسوم الجمركية من الأرجنتين والمكسيك وأوروغواي حتى 2019.

وفيما يتعلق بالخدمات المهنية، تم التوقيع في عام 2014 على ترتيبات ثنائية خاصة بخدمات الهندسة المعمارية والتخطيط لكلا من البرتغال وفرنسا، كما سمح برنامج الأطباء في عام 2013 لغالبية الأطباء الأجانب للعمل في البرازيل دون اشتراط استيفائهم لمتطلبات العمل الأساسية كما فتح المجال في عام 2015 للاستثمار الأجنبي فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية.

فيما يتعلق بقطاع النقل بشكل عام، أشار التقرير إلى تبني الحكومة البرازيلية العديد من المبادرات الرامية إلى معالجة ما تشهده الدولة من اختناقات في مجال النقل. أما بما يتعلق بالطيران الداخلي فقد أشار التقرير إلى إن خدمات النقل الجوي تقدم من قبل شركة كابوتاج الوطنية، وتسيطر الدولة على الملكية الكاملة للمطارات التجارية الرئيسية بالدولة حيث تديرها مؤسسات عامة. وشركة بتروراس المملوكة للحكومة مهيمنة على النقل البحري الوطني ولا تزال الموانئ الرئيسية تعمل إما من قبل الحكومات أو البلديات أو تديرها شركة مملوكة للقطاع العام.